المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 16A شباط 2025
No.16A Feb 2025

اثر التعليم على التنمية المستدامة في العراق من حيث استغلال الموارد الطبيعة والحفاظ على البيئة - للفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٢٣م

م.م محمد حامد دحام
مديرية تربية بغداد الكرخ / الثالثة
mttm8876@gmail.com

الملخص:
تعرف التنمية المستدامة بأنها نشاط شامل لعدة قطاعات سواء في الدولة أو في المنظمات أو في مؤسسات القطاعين العام والخاص أو حتى في الأفراد، يشكل عملية تطوير وتحسين ظروف الواقع ، ان دراسة وتحليل واقع التنمية المستدامة في العراق يتطلب التمعن بطبيعة الظروف والمشكلات التي يعانيها العراق في مختلف الجوانب، إذ تواجه التنمية المستدامة في العراق مجموعة من التحديات التي تمثل كوابح بوجه النهوض بواقعها.يمثل التعليم احد اركان مثلث التنمية (التعليم ، الصحة ، الاقتصاد) ، ويقاس التعليم ب (26) مؤشر من مجموع (109) ، ويعد التعليم دعامة من الدعائم الاساسية للتنمية المجتمعية، وهو إنه ضروري لتطوير الديمقراطية والحكم المسؤول، لتحسين نوعية الموارد البشرية التي تعتبر ضرورية لازدهار أي اقتصاد، ولغرس العقلانية. إذا كان المنهج الدراسي مناسبًا، فسيكون أيضًا قادرًا على التأثير في بناء الاقتصاد ثقافة التسامح والضمير الاجتماعي والوعي البيئي، كما أن التعليم شرط أساسي للمشاركة في الثورة العلمية والتكنولوجية، وتأثيره واضح في مجالات الرعاية الصحية والاتصالات والنقل وغيرها من المجالات. جميع جوانب الطبيعة البشرية..

الكلمات المفتاحية : المؤسسة التّربويّة، التّربيّة، التّنميّة المستدامة، السوق الحرة

The impact of education on sustainable development in Iraq in terms of exploiting natural resources and preserving the environment. For the period from 2003 - 2023 AD

Mohammed Hamed Daham
Baghdad education directorate Karakh / 3

Abstract:
Sustainable development is defined as a comprehensive activity for several sectors, whether in the state, in organizations, in public and private sector institutions, or even in individuals, which constitutes a process of developing and improving the conditions of reality. Studying and analyzing the reality of sustainable development in Iraq requires contemplating the nature of the conditions and problems that Iraq suffers from in various aspects, as sustainable development in Iraq faces a set of challenges that represent brakes on the advancement of its reality. Education is one of the pillars of the development triangle (education, health, economy), and education is measured by (26) indicators out of a total of (109). Education is a basic pillar of societal development, and is necessary for the growth of democracy and responsible governance, and the advancement of the quality of human resources that are indispensable for any economic prosperity, and in instilling rationality. If the curricula are appropriate, they will also be able to influence the building of cultures of tolerance, building social conscience, and environmental awareness. In addition, education is a basic condition for participation in the scientific and technological revolution, the effects of which are clearly evident in health care, communications, transportation, and other humanitarian aspects.

Keywords: educational institution, education, sustainable development, free market

المقدمة

وبسبب العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب الحرب والحصار الاقتصادي الذي واجهه العراق في ذلك الوقت، انخفضت مؤشرات التنمية المستدامة في العراق بشكل كبير، خاصة في الثمانينيات والتسعينيات. لكن مع سقوط النظام السابق عام 2003، بدأت مرحلة سياسية جديدة في تاريخ العراق، فضلاً عن مرحلة اقتصادية جديدة في انتقال العراق من النظام الاشتراكي إلى فلسفة السوق الحرة. يترك.

أولا: التنمية المستدامة

سنتناول تعريف وأهداف وخصائص التنمية المستدامة وكما يلي-:

-1تعريف التنمية المستدامة

تُعرف التنمية المستدامة بأنها نشاط متكامل عبر قطاعات متعددة سواء في الدول أو المنظمات، أو لمؤسسات قطاعي العام والخاص أو الأفراد، وهو ما يشكل دراسة الماضي لتحسين احوالهم المعاشية. التعلم من التجارب وفهم الواقع وتحسينه، والتخطيط للمستقبل من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية والطاقة في عملية التنمية، متمثلة في بيانات ومعارف وما يمتلك منها الإنسان، مع ضمان أهمية العمل المستمر، من اجل كتساب الخبرات والمعارف وامكانية تطبيقها، والتي لا يقتصر تطويرها على جانب واحد من جوانب الحياة أو مجال واحد فقط، بل يشمل جوانب عدة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وعسكرية وانسانية منها والنفسية ، والغرض الرئيسي للتطورات في تهدف الرعاية الصحية والتعليم والتكنولوجيا وما إلى ذلك إلى تعزيز وتحسين مستويات معيشة الأفراد وضمان حياة أفضل للأجيال القادمة..[i].(

كما يعرّف التنمية المستدامة بأنها: «أساس منطقي للحكم التشاركي ».[2]

وعرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها:" الادارة والحماية لقاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق الاحتياجات البشرية للجيل الحالي، والاجيال والمقبلة واستدامتها وتلبيتها، بطريقة ملائمة بيئيا ومناسبة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا."[3]

وهي أيضًا عملية دائمة توضيح احتياجات المجتمع المتعددة ، بناءً على مبدأ العدالة والشراكة المجتمعية، والاستخدام الرشيد لمجمل الموارد الطبيعية متمثلة بحماية حقوق الأجيال القادمة، للتحول نحو للأطر الهيكلية المتمثلة بالسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وآليات التنمية التي تمكن التحول السليم وضمان استمراريته.[4]

في حين يجب على البلدان الأقل نموا استثمار الموارد لتحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر. وعلى المستوى الاجتماعي والإنساني، يعني ذلك السعي إلى تثبيت نمو السكان وتحسين جودة الخدمات الاساسية والتي منها الصحية والتعليمية، خاصة في المناطق الريفية. أما البعد البيئي يعني الحفاظ على كل مورد طبيعي عن طريق والاستخدام والأمثل والرشيد للارض الزراعة خاصة مواردها المائية، وعلى المستوى التكنلوجيا أيضاً، يتحول المجتمع إلى عصر صناعي نظيف لا يلوث البيئة، ويستخدم تقنيات تنظف البيئة، وتنتج الحد الأدنى من التلوث، وامتصاص الحرارة، والغازات الضارة. طبقة الأوزون..[5]

القاسم المشترك بين هذه التعريفات هو أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، لا يمكننا تجاهل البيئة، أو التسبب في تدمير واستنزاف الموارد الطبيعية، وتنفيذ التحول التكنولوجي للقاعدة الصناعية والتكنولوجية القائمة. يركز على ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي الناجم عن الطفرة الأخيرة في الصناعة والمدن والسكان في العالم من أجل الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة...

-2أهداف التنمية المستدامة

تعمل التنمية المستدامة، من خلال آلياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تطمح إليها وقواعد تحقيقها، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

• تحسين ظروف معيشية الفقراء، التي تحقيق عن طريق إستخدام الاستراتيجيات الموضوعة والمنفذة المستدامة بيئيا واجتماعيا، الأمر الذي يتطلب تعزيز سياسة واجراءات الحوافز التي تشجع وتنمي السلوك السليم بيئيا، وتكون قيما وقيما متسقة اجتماعيا ومؤسسيا لمشاركة المستفيدين، وخاصة الفقراء، في مشاريع التنمية..[6]

إن الإشباع العادل للاحتياجات الأساسية على أساس حق الإنسان في العيش يتطلب تضامن الجيل الحالي والمستقبلي لتعزز مناخات التنمية البيئية الحسنة.

اخذ قرارات مستقلة، باعتماد نماذج التنمية الداخلية، لتلبية حاجات الناس، وتحديد هذه الاحتياجات بحرية واختيار نمط الحياة الذي يناسبهم ويتوافق مع الخلفية التاريخية والمؤسسية والبيئية والثقافية. التطوير المنشود هو التطوير . وهي تضرب بجذورها في خصوصية المجتمعات وتقوم على اساس من العدل الاجتماعي لحفظ الكرامة الإنسانية.

السعي لتحقيق التنمية الملائمة بيئياً وتعزيز الذكاء البيئي. لاجل ذلك، فإننا بحاجة إلى ضابط أخلاقي يتقوم على مبادئ مستدامة ترشدنا إلى القرن الحادي والعشرين لتلبية احتياجات الإنسان..[7]

تعمل على إرساء أسس التمكين والمشاركة والحراك والترابط المجتمعي للحفاظ على هوية الفرد الثقافية والتطوير المؤسساتي، أي عملية تضافر الجهود الشعبية مع السلطات العامة وفقا لظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي الحماية لتحقيق ذلك المساواة في إطار الدولة وتمكينهم من المساهمة الكاملة في التقدم الوطني[8]

أشار "تقرير التقدم الشعبي" الصادر عن الأمم المتحدة عام 1998 إلى أنه "في يوم من الأيام، لن يُقاس تقدم الشعب بالقوة العسكرية والاقتصادية، ولا بروعة ومباني العاصمة المهيبة، بل بسلامة وصحة الناس". المواطنين." والتعليم، فضلاً عن حصولهم على العمل والدخل العادل، فضلاً عن قدرتهم على المشاركة. .[9] ، وذلك لأننا نعيش في كوكب محدود الموارد، وعلينا أن نعرف كيف نعيش تحت السقف الإيكولوجي، الذي يضمن ديمومة الموارد و يحددها.

ضمان التخطيط التشاركي الذي يسمح بإعادة توازن السلطات والأدوار بين الدولة والأسواق والمجتمعات المدنية، ( ) والتركيز على كيفية إدارة اللاخطار وحماية الأصول الاجتماعية والبيئية ( ) من خلال التاكيد على حماية بيئتنا الطبيعية. يدرس العلاقة التي تكون بين النشطات البيئة البشرية ، ويتخذ من نظامها الطبيعي أساسًا لحياة الإنسان، ويهدف إلى التحسين الجذري للرأسمال الطبيعي، والارتقاء بمواردها الطبيعية، وحماية نظامها البيئي البشري، وتطويرها واستخدامها بشكل رشيد.

• زيادة الوعي البيئي من خلال تعزيز المسؤوليات البيئية من اجل المشاركة في تنظيم وتنفيذ وتقييم الخطط للمشاريع التنموية المستدامة التي تحتاج من الافراد وكافة الشركات الخاصة والحكومات والمؤسسات الدولية ، تغيير سلوكهم عند مواجهة المخاطر. الناس، مثل انعدام العدالة الاجتماعية، والمخاطر البيئية والصحية، وتغير المناخ. .[10]

ومن الأهداف السابقة يمكننا أن نرى بوضوح أن التنمية المستدامة هي ليست مجرد مسالة بيئية، بل تنطوي على تغييرات ومشاكل في مجالاتها مختلفة بيئية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

• ربط شامل للتقنيات الحديثة باهداف ومصالح الاجتماعية، عن طريق تثقيف وتوعية المواطنين بأهمية هذه التقنيات المتنوعة في العمليات التنموية وكيفيت استخدام تلك التقنيات المتطورة لتحسين جودة ونوعية الحياة في المجتمعات وتحقيقالأهداف المنشودة دون خلق أي مخاطر .[11]

كما يتضح من الأهداف السابقة أن عملية التنمية المستدامة لا يمكنها أن تقتصر على متلازمة الحدود الطبيعية فقط للبعد البيئي، بل هي مفهوم ومصطلح واسع وعميق يتطلب بعدا سياسي واجتماعي هذا بالإضافة إلى ابعادها الاقتصادية . تنمية تفاعلية وديناميكية هدفها تحقيق التنسيق والتوازن بين ركائزها الثلاثة لتنمية السكان والموارد، أما التنمية المستدامة فهي التنمية القادرة على استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام ومستقر. وإذ نأخذ التوازن البيئي كمحور رئيسي وتحسين مستويات المعيشة في جميع الجوانب كهدف، فإننا نقوم أيضًا بتنظيم الموارد البيئية ونسعى جاهدين لتنمية الموارد البيئية..[12]والشكل رقم (1) يبين اهداف التنمية المستدامة.

الشكل (1) : اهداف التنمية المستدامة

المصدر :الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على: عدنان مناتي صالح ، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ، بغداد ، 2014، ص.115.

-3خصائص التنمية المستدامة [3]

واحد الاستدامة طويلة المدى، مع مراعاة مجمل الحقوق الأجيال القادمة، في الموارد الأرضية والسعي من اجل حمايتها. فهو يلبي الاحتياجات الأساسية للأفراد من الغذاء والملبس والصحة والتعليم، مما يحسن الظروفها المادية والاجتماعية للإنسانية دون المساس بالتنوع البيولوجي. وهذه واحدة من أهم أولوياتها. العناصر البيئية نظام شامل لحفاظ التوازن العادل بين تلك العناصر بتوفر البيئة الصحية للإنسان.

يحفظ عناصرها واللبنات الأساسية للمحيط الحيوي، مثل: الماء والاهواء . وتتطلب الخطط والتأكد من عدم تبديد موارد الارض الطبيعية الموجودة في المحيط الحيوي، وذلك بوضع الخطط والاستراتيجيات لتحديد طرق استعمال الموارد والحفاظ على قدرتها لتوفيرها.

-3ابعاد التنمية المستدامة

ان التنمية المستدامة ماهي الا عملية ثلاثية الاطر والأبعاد، والتي تنطوي على تنظيم وإعادة التوجيه للنظم الاقتصادية، والاجتماعية، الداخلية، وكذلك النظم البيئية، فإن تحقيقها ينطوي على نطاق واسع، حيث يعتمد على سلوك هذه الأبعاد وتفاعلها. وهذه الأبعاد الثلاثة المترابطة والمتكاملة هي متمثلة بالبعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، للتنمية المستدامة والشكل (2) يبين الابعاد الثلاثة.

الشكل(2)

الابعاد الثلاث للتنمية المستدامة والترابط فيما بينها

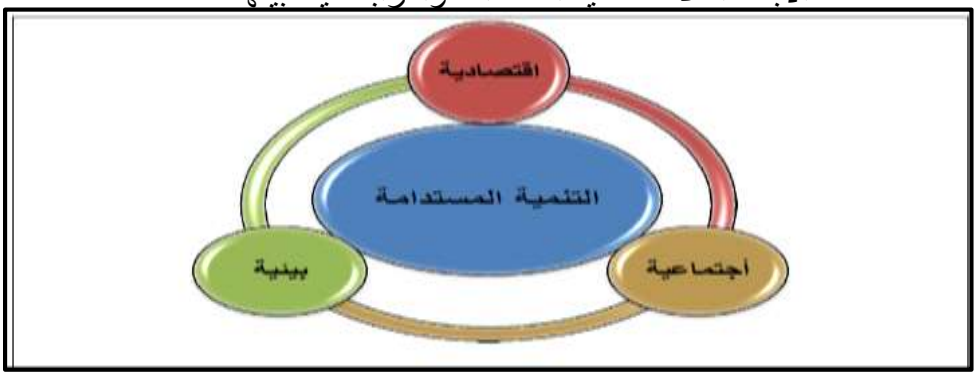

المصدر: الشكل من عمل الباحث

-4واقع التنمية المستدامة في العراق

هناك ظروف قد أحاطت بالغزو الاثم للعراق بعد عام 2003 وما نتج عنها من العمليات العسكرية والاحتلال ألامريكي للعراق، فضلا عن الأحداث والأزمات العديدة اللاحقة، أعاقت استمرار سير، التنمية

المستدامة. وكان لتلك الظروف تأثيرها المباشر على كافة المؤشرات التنموية بالعراق على النحو التالي.
إن عسكرة الاقتصاد وتدمير الخدمات والبنية التحتية التقنية، بما في ذلك الخدمات المجتمعية والتعليمية والصحية والثقافية، فضلاً عن التعطيل واسع النطاق لجميع مجالات الحياة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية ، كما أدت أحداث ما بعد سنة 2003 إلى عواقب وخيمة ومروعة. وتأثرت كافة مجالات الحياة العامة – الصحة والبيئة والمجتمع والتعليم والعلوم والاقتصاد – وتفاقم التدهور إلى درجة أن المواطن العراقي قد فقد طابع المجتمع المدني المترابط والمتماسك الذي كان عليه قبل الأحداث. 2003.[13]
إن عملية التنمية المستدامة تتطلب بشكل أساسي تلبية الاحتياجات والتكيف مع التطور الحديث وتعبئة لكافة مواردها البشرية والمعنوية والمادية لتحقيق تغييرات كبيرة في المجتمعات، وإنشاء اسس اقتصادية واجتماعية وزراعية وسياسية قادرة وغير قادرة تدعمها وتؤدي وظائفها. إن أي أزمة يمر بها النظام السياسي تصاحبها دائما توترات وتمزقات، تكشف جميعها في وقت واحد تأثيرات مختلفة، منها أزمات التوافق والهوية، وأزمات الشراكة، وأزمات الشرعية، وأزمات التكامل. وأزمات التسلل) والعديد من الأزمات الاخرى التي تؤثر على الامن الاستقرار للنظام السياسي، إذ يحتاج إلى التعامل مع كل هذه الأزمات بالتسلسل حتى يصل المجتمع إلى... إنشاء المؤسسات الديمقراطية الحديثة، وخاصة الجديدة منها، بما في ذلك ما بعد 2003 النظام السياسي العراقي

5- خصائص التنمية المستدامة في العراق

تتصف التنمية المستدامة في العراق بعدة من الخصائص وهي -:
واحد. ولا تزال استدامة العراق تعتمد على بداية التنمية البشرية، ومؤشراتها الصحيحة والتعليمية، من بين أمورا أخرى.
لإن التنمية المستدامة تتطلب المزيد من العمل النظري والإحصائي الهادف إلى تاصيل ثقافة تنمية مستدامة مبنية على خطط وتحليل علمي ناضج.
ج- بما أن العراق هو المستودع النفطي الثاني في العالم، فإن ذلك سيجعل فرص التنمية المستدامة أكثر أماناً، والاعتماد على إيرادات الصناعة النفطية لتطوير كل من القطاع الملموس (الصناعة والزراعة والبنية التحتية) والقطاع غير الملموس (الخدمات)
وخلال الأعوام 2014-2015 قد انخفضت مساهمات لقطاع الزراعة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، من (4.9%) إلى (3.8%) في الوقت نفسه، بلغت مساهمات القطاع الصناعي في معدل الناتج المحلي الإجمالي، عام 2016 (2%) فقط، وهي تمثل نسبة قليلة. مما يعكس الدور الأضعف للقطاع في اقتصاد البلاد. فقط الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 (9.6٪)
وفيما يتعلق بالفقر، فإن جوهر التنمية المستدامة هو تزويد أفراد المجتمع بما يحتاجون إليه من خلال استراتيجيات متماسكة للقضاء على الفقر أو الحد منه بجميع أشكاله، بما في ذلك تعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي، وتوفير فرص العمل اللائق، وتعزيز المقاومة الشعبية. فقير. وفي ضوء ذلك، قام العراق بصياغة "الخطة الوطنية الاستراتيجية لتخفيف حدة الفقر في العراق (2018-2022)"، والتي تهدف إلى تحسين أوضاع الفقراء وانتشالهم من الفقر من خلال زيادة دخلهم أو تحسين فرصهم في الحصول على الفقر. تهدف الاستراتيجيات التنموية إلى الحد من الفقر في البلد، بنسبة 25% بحلول عام 2023 من خلال تحسين اداء التربية التعليم والصحة وظروف المعيشة والحماية من المخاطر وتمكين الإنسان. المنتجون الاقتصاديون والاجتماعيون المتكاملون..[14]
اما برنامج الحماية الاجتماعية، فبلغت نسبة نفقات الحماية الاجتماعية إلى الانفاق الجاري (0،1، 9،2%) للسنوات 2015 و 2016 على التوالي في حين بلغت نسبة نفقات الحماية الاجتماعية الى مجموع الانفاق (0،68 ،2،20%) لنفس السنوات، وبلغ عدد الرجال المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية، (690120) والنساء المشمولات، (414454) لسنة 2017 حسب بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، عن زيادة واضحة عن المشمولين في سنة 2016 للرجال (492202) مشمول وللنساء في نفس السنة (413571).[15]
اما على صعيد البيئة، يرجع سبب تدهور الوضع البيئي إلى عمليات التخريب المتعمدة التي يقوم بها تنظيم داعش الإرهابي، والتي تشمل تدمير البنية التحتية للقطاع البيئي، بما في ذلك إلقاء النفايات الخطرة

والسامة على الأراضي العراقية، نتيجة لذلك. العمليات العسكرية المتكررة في العراق. وأدى تدمير الأراضي العراقية وشبكات الصرف الصحي ومستجمعات المياه وآبار المياه، إلى جانب الاستنزاف المستمر للموارد الطبيعية، وخاصة المياه، إلى انخفاض استهلاك الفرد من المياه إلى 374 لترا يوميا في عام 2015. ليرتفع مرة أخرى في عام 2016 إلى (379 لتراً يومياً) بسبب تأثير إمدادات المياه على الصحة العامة والتنوع البيولوجي في العراق..[16]

-6تحديات التنمية المستدامة في العراق

ان دراسة شاملة لواقع التنمية المستدامة وتحليها في العراق يتطلب النظر بطبيعة الظروف والمشكلات والتحديات التي تواجه العراق ويعاني منها في مختلف الجوانب، إذ تواجه التنمية المستدامة في العراق مجموعة من التحديات وهي تمثل كوابح بوجه النهوض بواقعها، واهمها:[17]

واحد وتبقى معضلات الواقع السياسي والأمني هي أهم المعرقلات، حيث تؤدي إلى مفاقمت المشاكلات التي تعمل على اعاقة أي تقدم نحو الإصلاح.

ويعاني العراق من سجالات مستمرة حول الاستيلاء على السلطة وصنع قرار سياسي غير ناضج ولا يلبي طموحات تشكيل حكومة وقيادات مكلفة بخدمة مصالح المجتمع العراقي والابتعاد عن قضايا الضيقة الحزبية، والاستبداد وحب الذات والانا.

إن انعدام الأمن والاستقرار في العراق يعد ذلك في حد ذاته من أحد أهم التحديات والعقبات الرئيسية التي تواجها التنمية المستدامة.

الفساد المستشري بشقيه المالي الإداري ، وانعدام الإصلاحات الإدارية، وسوء استخدام الموارد المالية وهدرها وتبذيرها.

ثانيا: اثر التعليم على التنمية المستدامة في العراق

يعد التعليم أحد ركائز مثلث التنمية (التعليم، الصحة، الاقتصاد). ويقاس التعليم بـ (26) من إجمالي (109) مؤشرات. يعد التعليم أحد الركائز الأساسية للتنمية الاجتماعية. إن تطوير الديمقراطية والحكم المسؤول، فضلاً عن تحسين نوعية الموارد البشرية، التي لا غنى عنها أكثر من أي ازدهار اقتصادي وعقلانية مغروسة، سيكون قادراً أيضاً على التأثير على الهندسة المعمارية إذا كان المنهج الدراسي مناسباً. كما أن التعليم شرط أساسي للمشاركة في الثورة العلمية والتكنولوجية، وتظهر آثاره جلية في الرعاية الطبية والاتصالات والنقل وغيرها من الجوانب الإنسانية. ..

السياسة التعليمية

تشير سياسة التعليم إلى المبادئ والاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه عمل المؤسسات التعليمية على جميع المستويات عند اتخاذ القرارات. أو التطلعات التي يستهدفها المجتمع وأفراده في مرحلة من مراحل تطورهم. يعرفها هارمان على أنها: وصف ضمني أو صريح لمسار عمل هادف، مما يعني أنه يجب أن يتبع أو يصاحب اهتمامًا بمشكلة معرفة أو موضوع اهتمام. أي أنها تهدف إلى تحقيق أهداف معينة. [18].

ويمكن الإشارة إلى وظيفتين رئيسيتين للسياسة التعليمية : الأولى تحديد إطار المعايير الثقافية التي تعتبرها التربية، والثانية تحديد آلية للمحاسبية يمكن عن طريقها التعليمي، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مسار السياسة التعليمية في خطوات على النحو التالي [19]:

مشكلة أو ظاهرة تتطلب استجابة من السياسة التعليمية.

تكوين السياسة التعليمية ، ويتضمن الأفكار والقيم السائدة في المجتمع وعملية توظيفها ويرتبط بهذه المرحلة استخدام واحدة أو أكثرمن مداخل السياسات ، مثل المدخل التعددي، أو مدخل الصفوة ،أو مدخل الماركسية الجديدة ، أو مدخل المساواة ، وترتبط مرحلة تكوين السياسات أيضا بتحديد الطبيعة السياسية للمجتمع ، أي أن هذه المرحلة تضمن معرفة قبلية، وبالتالي تتواصل مع المعرفة العملية خلال الممارسة والتنفيذ، ويربط بين هذه المرحلة والمرحلة التالية عملية فهم محتوى السياسة التعليمية.

التنفيذ : وذلك باستخدام المنهج العلمي في حل المشكلة أوالمشكلات التي تم تعريفها في المرحلة الأولى ، ويتم متابعة التغييرات التي تحدث أثناء التنفيذ وتطبيق المحاسبية.

العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة:

إن التنمية برنامج متعدد الأغراض، أي أنها لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية والمادية بل تتعداها لتشمل المنافع الثقافية والتعليمية، حيث أن برامج التنمية في التعليم العالي ليست غاية في حد ذاتها بل هي غاية في حد ذاتها. بل هي وسيلة لتحقيق هدف أساسي وهو التنمية المتعددة الأوجه. فالتنمية لا تتحقق بدون التعليم، ولا تتحقق التنمية بدون تعليم العاطلين، ولا تتحقق التنمية بدون مطالب الشعب. وشدد بورديو باسرون على أهمية العلاقة بين نتائج التعليم العالي والتوظيف الاجتماعي، مشيراً إلى أن أنظمة التعليم يجب أن تكرر ما أسماه "خلق وخدمة المجتمع". إن تقدم المجتمع يعتمد على كفاءة ونوعية مخرجات التعليم العالي، وعلى نوعية القدرات وليس على كمها، وعلى رغبة هؤلاء في دفع عجلات الإنتاج والعمل نحو التقدم. وذلك لأن الدرس المستفاد من تقدم الشعوب لا يكمن في وفرة الإمكانيات، بل في استخراج التكنولوجيات المتاحة أو الممكنة وتعزيز تنميتها الاجتماعية. من التخلف إلى التقدم من خلال تطوير مؤسسات التعليم العالي في عالم اليوم، هناك تركيز متزايد على التعليم كعامل فعال وحاسم في التنمية المستدامة، ولذلك فإن البحث في هذا الإطار يؤكد على دور الإنسان. يعد التعليم محركًا مهمًا لعملية التنمية، ودراسات مثل هذه تحث على تحديد أولويات الإنفاق على التعليم العالي وحيث يمكن للتعليم أن يحقق أكبر عوائد على النمو.[20] .

ثالثا: الواقع التّعليميّ في العراق

ويحتل مجال التعليم المرتبة الثانية ضمن الأهداف الإنمائية للألفية لما يعنيه التعليم من منظور التنمية البشرية والمستدامة، وخلق رأس المال الثقافي والاجتماعي الذي يعد أهم أنواع الاستثمار في حياة المجتمع البشري. يرتبط التعليم ارتباطاً وثيقاً بالتقدم الحضاري في العراق. اخترع العراقيون الكتابة في فجر السلالة السومرية في الألف الخامس قبل الميلاد. تم العثور على مدرستين يعود تاريخهما إلى زمن حمورابي في كل من سبار وكيش. وفي الفترة من 539 إلى 526 قبل الميلاد، كانت المؤسسات التعليمية تسمى المدارس، ولكن مع سقوط بغداد عام 1258 ودخول المجتمع العراقي في مرحلة مظلمة، اتسعت هذه المسافة التاريخية أكثر. ولم تنشأ مدارس مستوفية للشروط إلا في عهد داود. العثماني باشا (1817-1832)، أنشأت الحكومة العراقية (84) مدرسة ابتدائية عام 1931 في بداية القرن الثاني وتشكيل الدولة العراقية الحديثة. كان عضواً في لجنة في كلية المعلمين الدولية بجامعة كولومبيا لدراسة نظام التعليم في العراق وتسريع تطويره. وبناء على هذا التقرير أنشأت الأكاديمية العالمية نظام المعرفة رقم 33 لسنة 1943.[21] .شهدت العملية التعليمية في العراق العديد من الإنجازات والإخفاقات الكبرى، بعد التعليم الإلزامي المجاني والقضاء الشامل على الأمية الإلزامية في السبعينيات، انخفض الاستثمار في التعليم تدريجياً مع تعمق الحرب بين العراق وإيران. وانخفض إنتاجها كما ونوعا، واستمرت هذه الإخفاقات في التراكم، خاصة بعد عام 1990، عندما فرض المجتمع الدولي حصارا على العراق. وبلغت حصة التلميذ (620) دولارًا بين عامي 1993-2002، ثم انخفضت بعد ذلك إلى (47) دولارًا (). ومع سقوط النظام السابق، تعرضت البنية التحتية للنظام التعليمي، وخاصة المدارس والمباني والتجهيزات، للضرر والنهب. وهذا يؤدي إلى تفاقم المشاكل التي تراكمت في النظام منذ عقود. وخلاصة القول أن الباحثين سيقدمون مجموعة من البيانات الإحصائية والمؤشرات التخطيطية التي يمكن من خلالها توضيح وتحليل واقع التعليم في العراق، ومدى فاعليته في تعزيز التنمية المستدامة..

-1الإنفاق على التعليم والإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام للبلاد من الأمور المهمة له لتلبية احتياجاته والتزاماته الضرورية، كما أن الإنفاق على التعليم من الالتزامات المهمة ويعكس أيضاً الجهود التعليمية التي تبذلها البلاد، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التزام الدولة العراقية بالتعليم المجاني إلا أن الوضع (السياسي والاجتماعي) غير المستقر في العراق يؤثر على العديد من جوانب الحياة، إضافة إلى الفساد الإداري والمالي الذي يؤثر على معظم جوانب الحكومة، والتي تشكل النفقات على التعليم النسبة الأكبر منها، وهو ما ينعكس في التفاوت. ويؤكد الجدول بوضوح انتظامها وتقلباتها بين التحسن والتدهور. (1):

جدول (1) تطور الانفاق التعليمي في العراق للمدة (2003-2023) (مليون دينار)(عدا اقليم كردستان)

الموازنة /سنة	الموازنة الجارية للعراق (1)	الموازنة الاستثمارية للعراق (2)	المجموع (3)	الموازنة الجارية للتربية عدا كردستان (4)	نسبة الموازنة الجارية للتربية من مجموع الموازنة الجارية للعراق (5)	الموازنة الاستثمارية للتربية عدا كردستان (6)	نسبة الموازنة الاستثمارية للتربية من مجموع الموازنةالاستثمارية للعراق(7)	مجموع الجارية + الاستثمارية للتربية (8)	نسبة الموازنة للتربية اجمالاً من مجموع الموازنة العامة للعراق (9)	نسبة الجارية الى الاستثمارية للتربية % (10)
2003	19026800	1118300	20145100	60513500	31,8	27990	2,502	60541490	30,05	2,5%
2008	44190747	9272000	50963161	158972000	35,9	22000	0,23	15899400	31,19	0,24%
2012	33232 6103	26336562	51727468	192811200	58,02	366000	1,3	19231 7720	37,17	2,9%
2014	58625234	24931232	83556 00	137660 0	23,48	291000	1,16	16676 00	19,95	6,6%
2023	12520 3110	15671227	59861974	7772559	62,08	150000	0,95	7922559	13,23	9,6%

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لسنة2023

ومن خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أنه مقارنة مع عام 2004، ارتفعت نسبة التعليم في إجمالي الإنفاق الحكومي في عام 2011. وهذا يعني أن الحكومة أدركت أهمية التعليم في إنتاج قوة عاملة ماهرة ومدربة تدريباً جيداً والتي يمكن أن يكون لها تأثير على الاقتصاد. ككل، يقود عجلة التنمية المستدامة. لكن على الرغم من ارتفاع معدلات الإنفاق على التعليم خلال فترة الدراسة، إلا أن التقدم الذي تحقق في هذا المجال كان بالدرجة الأولى هو تطوير وزيادة عدد الشهادات الأساسية، وذلك بسبب عدم قدرة نظام التعليم على رفع جودة التعليم إلى المستوى المطلوب. مستوى مناسب لتطور جودة سوق العمل وواقع التعليم رغم التوسع، فقد زاد عدد المدارس الجديدة، لكن النقص في المباني المدرسية اتسع عاماً بعد عام، كما استمر عدد المدارس القائمة في التزايد . يزداد خطر الانهيار أو التلف بشكل كبير.[22] .

شكل(2)

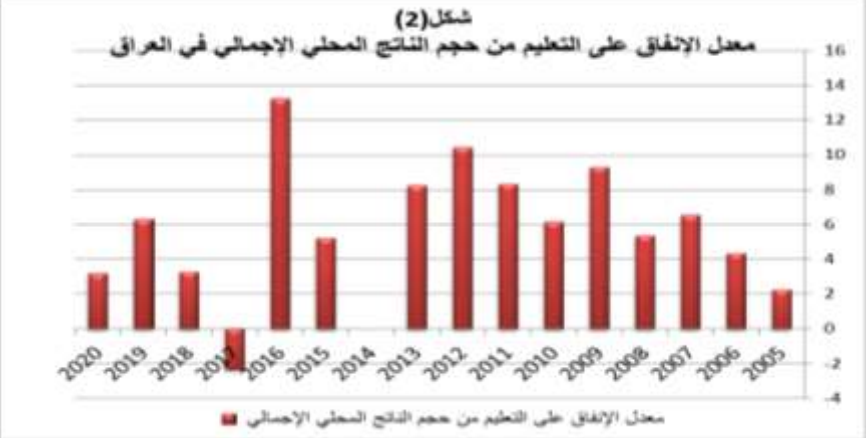

الشكل (3) يبن حجم الانفاق من الناتج المحلي على التعليم

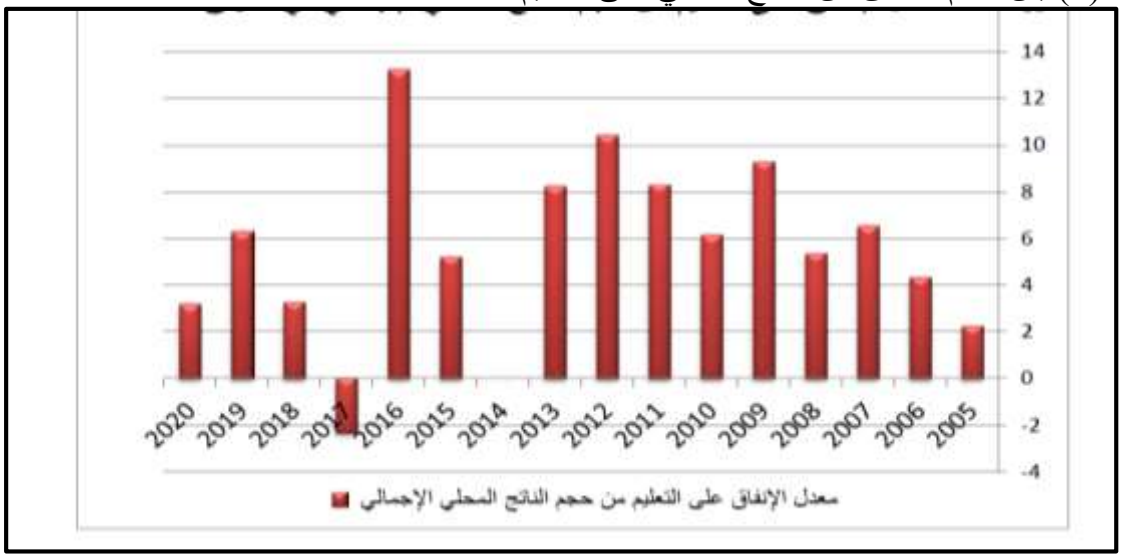

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول(1)

.2تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

وتختلف مؤشرات الاستدامة في العراق، ولها صعود وهبوط، وتتأثر بشكل مباشر بالعوامل السياسية، حيث أدى انخفاض سعر النفط، الذي يشكل الجزء الأكبر من الإيرادات المالية للعراق، إلى أوضاع اقتصادية صعبة في العراق. مما اضطر الحكومة إلى خفض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي لتوفير أجور الموظفين، في حين ارتفعت أسعار النفط تدريجيا إلى ما يقرب من 90 دولارا. كما هو موضح في رقم الجدول (3) :

جدول رقم(3) نصيب الفرد من الناتج المحلي في العراق

السنوات	نصيب الفرد من الناتج /مليون دينار عراقي
2003	3.644
2009	4.267
2011	4.256
2013	4.765
2014	5.468
2015	5.532
2016	4.765
2017	177،5
2018	7.543
2019	7.105
2023	4.950

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على

-بيانات وزارة التخطيط العراقية-الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات(2003-2023)

-بيانات البنك الدولي للسنوات(2003-2023)

في حين كان نسبة الصادرات الى الواردات لسنوات من (2003-2023) هي كما في الجدول ادناه:-

جدول (4) نسبة الصادرات الى الواردات في العراق للسنوات(2003-2023)

السنوات	نسبة الصادرات الى الواردات	معدل النمو الاقتصادي
2003	5.9	6.9
2009	6.8	7.3
2011	8.6	8.4
2013	8.9	5.9
2014	9.9	7.5

2015	10.7	6.9
2016	16.3	6.2
2017	18.6	4.7
2018	19.6	5.8
2019	2.65	7.8
2023	19.6	9.6

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على
-بيانات وزارة التخطيط العراقية-الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات(2003-2023)
-بيانات البنك الدولي للسنوات(2003-2023)

الاستنتاجات

يتمتع العراق بإمكانات ثرية عالية، لكنه لم يتم تطويره في عملية التنمية المستدامة، مما أدى إلى السرقة والتبذير بسبب الفساد المالي والإداري، مما كان له أثر سلبي على التنمية المستدامة.
لتحقيق التنمية المستدامة وضمان الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتقدم المعرفي، نحتاج إلى تصحيح الأخطاء الكبيرة، والخروج من الحلقة المفرغة، وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.
إن دراسة وتحليل واقع التنمية المستدامة في العراق يتطلب دراسة متأنية لجميع جوانب الوضع وطبيعة المشاكل في العراق، لأن التنمية المستدامة في العراق تواجه سلسلة من التحديات التي تعيق تقدمها الواقعي.
ومن خلال هذه الدراسة اتضح لنا أن معوقات التنمية المستدامة للعراق تتمثل بالأزمات السياسية والعوامل الخارجية، لا سيما الجهات التي تمول وتسلح وتحرض، فضلا عن تلك المتمثلة بمن يجعلون من أنفسهم أدوات للعراق. العوامل الداخلية. هذه الحرب سببها أسباب عديدة، أولها التعصب والجهل، ثانياً الفقر والبطالة، ثالثاً قضايا فقدان الانتماء والهوية، والشعور بالخيانة من قبل الحركات والاحزاب والمسميات القومية، العلمانية، المهيمنة على العالم. ولا شك أن هذه الأسباب هي نتيجة لثغرات وأخطاء استراتيجية كبيرة في عملية التنمية.. انتهى

الهوامش:

[i] الهيتي، نوزاد عبد الرحمان ، التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية، دار الكتاب القطرية، قطر،2008،ص.29
[2] اللجنة العلمية للبيئة و التنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 142.1989، ص.76
[3] دونانو، رومانو ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دمشق، 2003، ص.52
[4] عيسى، محمد عبد الشفيع ، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجمالية، بحث منشور ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدادن(43)و (44)، صيف وخريف،2008، ص.156
[5] عبد الرحمن، محمد عبد الرحمن، التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2007، ص.7
[6] دونانو رومانو ،مصدر سابق، ص.61
[7] صابر، محي الدين ، قضايا التنمية في التنمية في المجتمع العربي، الدار التونسية للنشر، تونس،1988، ص118-116
[8] شرف ، محمد ابراهيم محمد ، المشكلات البيئية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص.199
[9] الطالب، الهام ، المرأة المسلمة والتنمية، الدورة الخامسة، حقوق المرأة وواجباتها في الإسلام، جامعة الصحوة الإسلامية، الدار البيضاء، المغرب، 2009، ص374
[10] عثمان،ابو زنط، محمد غنيم وماجدة، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص.33
[11] الهام الطالب، مصدر سابق، ص.378
[12] محمد ابراهيم محمد شرف ، مصدر سابق، ص.104
[13] الجندي، شذى ظافر ، شبكة جيرون الإعلامية، اقتصاد الحرب وانتعاش تجارة الحرب والفساد، نوفمبر 2017،ص.87
[14] ( )محمد ابراهيم محمد شرف ، مصدر سابق، ص.109
[15] كراس النزاهة والشفافية والفساد ، 2017 دائرة التعليم والعلاقات العامة ، هيئة النزاهة العامة.

[16] الجبوري، حسون عبود دعبون ، عبد علي حسين، واقع المؤشرات الصحية وأثرها في التنمية البشرية في محافظة القادسية 2011 ، جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، بحث منشور، مجلة المعرفة، المجلد(1)، العدد(28) ، 2016،ص.76.

[17] دوخلاسموشييت ، مصدر سابق، ص.91.

[18] عبد الجواد بكر ، السياسات التعليمية وصنع القرار، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 2003، ص.4.

[19] المصدر نفسه 2003، ص.4.

[20] لمى كريم خضير ، سياسة التعليم العالي في العراق بعد عام 2003، رسالة مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، الجامعه المستنصرية لنيل درجة الماجستير ، بغداد، 2020 ، ص.37-36.

[21] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،2011 ،[146

[22] الزرفي، أحمد إبراهيم مهدي ، قياس أثر التّعليم في النّمو الاقتصاديّ في العراق للمدة 1985 – 2011، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، 2013، ص.40.

المصادر:

1. Al-Haiti, Nawzad Abdul Rahman, Sustainable Development, General Framework and Applications, United Arab Emirates, Qatar National Book House, Qatar, 2008..
2. ( ) Scientific Committee for Environment and Development, Our Common Future, translated by Muhammad Kamil Arif, World of Knowledge Series, National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait.
3. Donano, Romano, Environmental Economics and Sustainable Development, National Center for Agricultural Policies, Ministry of Agriculture and Agrarian Reform in cooperation with the Food and Agriculture Organization of the United Nations, Damascus, 2003.
4. Issa, Muhammad Abd al-Shafi'i, The Concept and Content of Local Development and its General Role in Overall Development, Published Research, Arab Economic Research Journal, Issues (43) and (44), Summer and Fall, 2008.
5. Abdul Rahman, Muhammad Abdul Rahman, Human Development and Obstacles to Achieving Sustainable Development in the Arab World, Human Development and Its Impact on Sustainable Development, Arab Administrative Development Organization, Cairo, 2007.
6. Saber, Muhyiddin, Development Issues in Development in Arab Society, Tunisian House for Publishing, Tunis, 1988.
7. Sharaf, Muhammad Ibrahim Muhammad, Contemporary Environmental Problems, Dar Al-Ma'rifah Al-Jami'ah, Egypt, 2008.
8. Student, Ilham, Muslim Women and Development, Fifth Session, Women's Rights and Duties in Islam, Islamic Awakening University, Casablanca, Morocco, 2009.
9. World Bank, Sustainable Development Report in a Changing World: Transforming Institutions, Growth, and Quality of Life, World Bank, Washington, DC, 2003.

10. World Bank, Sustainable Development Report in a Changing World: Transforming Institutions, Growth, and Quality of Life, World Bank, Washington, DC, 2003.
11. Othman, Abu Zant, Muhammad Ghanem and Majida, Sustainable Development: Its Philosophy, Planning Methods and Measurement Tools, First Edition, Safa Publishing and Distribution House, Amman, 2007.
12. United Nations, Sustainable Development Goals Indicators and Dashboards Report, New York, 2018.
13. Al-Jundi, Shaza Dhafer, Geron Media Network, War Economy and the Revival of War Trade and Corruption, November 2017.
14. Sustainable Development Report 2007. Issued by the Ministry of Planning.
15. Integrity, Transparency and Corruption Booklet, 2017 Education and Public Relations Department, Public Integrity Commission.
16. Al-Jubouri, Hassoun Aboud Daboun, Abdul Ali Hussein, The Reality of Health Indicators and Their Impact on Human Development in Al-Qadisiyah Governorate 2011, University of Kufa, College of Arts, Published Research, Al-Ma'rifah Journal, Volume (1), Issue (28), 2016.
17. Abdul Jawad Bakr, Educational Policies and Decision Making, Dar Al-Wafa for Printing and Publishing, Alexandria, 2003.
18. Lama Kareem Khader, Higher Education Policy in Iraq after 2003, a thesis submitted to the College of Political Science, Al-Mustansiriya University for a Master's degree, Baghdad, 2020, pp. 36-37.
19. United Nations Development Programme, 2011.
20. United Nations and World Bank, 2003.
21. Al-Zarfi, Ahmed Ibrahim Mahdi, Measuring the Impact of Education on Economic Growth in Iraq for the Period 1985-2011, Master's Thesis, University of Kufa, 2013.